

وعبار في اليوم الذي يتعلق فيه الوجوب بذمته يجب عليه
لاطلاق الاختيار وبه قال احمد ولنا قوله عليه السلام لا ضرورة
الا عن ظهر غنى فيستترط الغنى كالزكاة عن نفسه متعلقين
اي يجب ان يخرجها عن نفسه **وطفله العتيق** يعني اولاده
الصفار العتق فان كان طفله غنيا يجب في ماله خلافا للمحمد
وعن عبيد الخدمه فلا يجب عن عبيده المتجارة خلافا
للسناقي **وعن مدره وام ولدك** لما روي الدارقطني انه عليه
السلام امر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحرة والعبد
من يموثون وهو الامم المذكورون بهذا الصفة على المال
لا يجب عليه عن زوجته وعن ولد الكبير خلافا للسناقي
فيها لان الامم مؤمنة الزوجة لضرورة نظام مصالح
النكاح ولهذا لا يجب عليه غير الرواتب نحو الادرية ولا عن
مكانته لعدم الولاية عليه خلافا للمالك ولا عن **عبد** متبرك
بين اثنين **او عبد** مشتركين بينهما السا والى ذلك في الصو
بقوله **انما** اي للأثنين وقال السناقي في يجب عليها في عبد
مسترك وقال ابو يوسف ومحمد يجب عليها في العبد المسترك
يجب على كل واحد منهم ما يخصه من الدرهم والاشخاص
يعني يجب على كل واحد فطرة عبد في الاثنين او في الثلاثة
وفطرة عبد من في الاربعة والخمسة وفطرة ثلاثة اعباد
في الستة والسبعة هكذا وهذا بناء على ان ابا حنيفة لا يرى
قسمة الوثيق وهما يراها **ويتوقف** وجوب صدقة الفطر

لو كان **مبيعا خيار** لاحدهما او لهما فاذا امر يوم الفطر والخيار
باق يجب على من يصير له العبد فان تم البيع فعلى المشتري وان
فسخ فعلى البائع وقال زفر والشافعي يجب على من له الخيار كيف
ما كان لان الملك له قلنا ويجوز لصاع على المالك وهو من يستغفر
الملك **نصف صاع** بالرفع في غير الكلام فيه عن قزوين ان نصف
صاع من بر وهو الفصح **او دقيقه** اذ او دقيق البر **او سويق**
وهو البر المقلوب وقال السناقي لا يكون منها او نصف صاع ايضا
من **زبيب** عند ابي حنيفة في رواية وفي اخره صاع من سويق
كالسعر لانه ناقص في معنى التقضية وهو قولهما
والثلاثة وعند السناقي من جميع ذلك صاع ولا يجوز نصف
صاع من بر لقول ابي سعيد الخدري رضي الله عنه كما يخرج على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعين طعام او صاعين
شعير او صاعين تمر او صاعين اقط او صاعين زبيب
وفي بعض طرقه ذكر صاعين دقيق ولنا ما رواه الحارث بن
مسند ركه عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
انه امر عمر بن حزم في زكاة الفطر بنصف صاع من حنطة
او صاع من تمر وقال هو على شرط البخاري وسلم وهو مذهب
جمهور الصحابة رضي الله عنهم منهم الخلفاء الراشدين والائمة
وابن عباس وابن الزبير وجابر وغيرهم من كبار الصحابة
رضي الله عنهم ولم يرو عن احد منهم ان نصف صاع من بر لا يجوز
فكان اجماعا وحديث ابي سعيد الخدري صحيحا على انهم كانوا يقولون